التقرير الوطني السوري

عـــن

متابعة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة

الذي انعقد في بكين عام ١٩٩٥

١٩٩٩

محتـــويات التقريـــر

الجزء الأول:

أولاً: لمحة عامة عن الاتجاهات في تحقيق المساواة بين المرأة والرجـــل والنهوض بالمرأة.

١. نبذة تحليلية موجزة عن الاتجاهات في تنفيذ منهاج العمل الوطني.

الجزء الثاني:

- ثانياً: التدابير المالية والمؤسسية

٢. الطريقة التي تعالج بها قضايا النهوض بالمرأة وشؤون المســاواة بيـــن المـــرأة والرجل في الميزانية الوطنية العامة.

٣ – أ – بيان الهياكل والآليات التي أنشئت لإضفاء طابع مؤسسي على متابعة منـــهاج عمل بكين وتنفيذه.

٣ – ب – الترتيبات التي اتخذت لتنسيق الجـــهود المختلفـــة التـــي تبـــذل لمتابعـــة المؤتمرات العالمية الأخرى.

٣ – ج – دور المنظمات غير الحكومية في تخطيط وتنظيم أنشطة المتابعة.

الجزء الثالث:

ثالثاً: التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة التي حددها منهاج عمل بكين.

أ. السياسات والبرامج والمشاريع الابتكارية والممارسات الجيدة.

ب. وصف للممارسات والإجراءات في مجالات الاهتمام الحاسمة:

١. محور المرأة والفقر
٢. محور تعليم المرأة وتدريبها
٣. محور المرأة والصحة
٤. محور العنف ضد المرأة
٥. محور المرأة والنزاع المسلح
٦. محور المرأة والاقتصاد
٧. محور المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار
٨. محور المرأة والآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة
٩. محور المرأة وحقوق الإنسان
١٠. محور المرأة ووسائل الإعلام

١١. محور المرأة والبيئة

١٢. محور الطفلة الأنثى

ب – ٥ – العقبات المواجهة لكل محور

ج – ٦– التعهدات باتخاذ إجراءات في المستقبل لكل محور

ج – ٧ – ٨– ٩ – الإجراءات والمبادرات الأخرى المقترحة لتنفيذ منهاج عمل بكيـــن على الوجه الأكمل في المستقبل.

الجـــزء الأول:

أولاً: لمحة عامة عن الاتجاهات في تحقيق المساواة بين المرأة والرجل والنهوض بالمرأة:

١. نبذة موجزة عن الاتجاهات في تنفيذ منهاج العمل الوطني:

تمثل المرأة نصف المجتمع وتربي نصفه الآخر . وانطلاقا من ذلك ، يتجلى اهتمـــام الجمهورية العربية السورية من خلال ما يلـي :

أ. دعم القيادة السياسية السورية لمسيرة المرأة وتحررها، وإزالـــة القيـــود التـــي تمنـــع تطورها، وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل، والنهوض بها، وكفالة جميع الفـــرص التـــي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافيـــة وبناء المجتمع.

ولعل ما تضمنته كلمة السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية الســـورية الموجهة إلى مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩٩/٣/١١ بمناسبة أدائه القسم الدســـتوري لولايـــة دستورية جديدة ــ من ارتياحه لازدياد عدد النساء في الدور التشريعي الأخير، وأمله فـــي أن تتنامى هذه الزيادة .. لتشارك المرأة مشاركة جدية في صياغة الحيـــاة فـــي بلادنـــا .. مشاركة تستطيعها وتستحقها... لأصدق دليل على سياسة الجمهوريـــة العربيـــة الســـورية والتزامها في تحقيق هدف المساواة بين المرأة والرجل.

ب. التشريعات والقوانين النافذة وأهمها دستور الجمهورية العربية السورية الصـــادر عـــام ١٩٧٣ والذي كفل الحرية الشخصية لجميع المواطنين، وجعلهم متساوين أمام القانون فـــي الحقوق والواجبات وتوفير فرص العمل لجميع المواطنين وعدم التمييز في ذلك بين المـــرأة والرجل.

ج. الالتزام بتعزيز جميع حقوق الإنسان للمرأة وحمايتها باعتبار أن حقـــوق المـــرأة مـــن حقوق الإنسان، ولا توجد أي فوارق أو قيود أو استثناءات سواء في القانون أو الممارسات الإدارية أو العلاقات العملية في ما بين المرأة والرجل أو الجماعات على أساس تمييزي.

كما أن أحكام الدستور والقوانين الوطنية لا تتعارض مع القانون الدولـــي والصكـــوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

د. كما أن الاستراتيجية الوطنية للمرأة حتى عام ٢٠٠٥ في الجمهورية العربية الســـورية غدت إحدى الاستراتيجيات الوطنية التي تنفذ فـــي إطـــار خطـــط التنميـــة الاقتصاديـــة والاجتماعية الوطنية.

- ويعتبر الاهتمام بالتعليم والصحة والحد من الفقر ومشاركة المرأة في صنع القرار من الأولويات التي تهتم بها الجمهورية العربية السورية فيما يتعلق بمجالات الاهتمام الحاسمة المبينة في منهاج عمل بكين.
- أما ما يتعلق بتعزيز الاهتمام بالمرأة والنهوض بالمساواة بين المرأة والرجل منذ عام ١٩٩٥ في السياسات الحكومية وفي تصور الجمهور في وسائل الإعلام وفي المؤسسات الأكاديمية فقد تجلى فيما يلي:
- عزز المؤتمر الدولي الرابع المعني بالمرأة المنعقد في بكين عام ١٩٩٥ الاهتمام بالمرأة والنهوض بالمساواة بين المرأة الرجل واعتبر المؤتمر حدثاً عالمياً هاماً وكان لمنهاج العمل الصادر عنه أهمية في دفع العمل في هذا الميدان بخطىً إيجابية.
- وعلى الصعيد الوطني كان للإجراءات التي اتخذتها اللجنة الوطنية لشؤون المرأة لما بعد بكين الدور الهام في التعريف بمنهاج عمل بكين وذلك عن طريق:
  - مختلف وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة الرسمية منها والخاصة بالمنظمات الشعبية، وتقييم منهاج العمل على جميع الجهات المعنية.
  - عقد ندوات على مستوى جميع المحافظات تناولت منهاج العمل بالعرض والمناقشة.
  - تنظيم ورش عمل حول المحاور التي تضمنها المنهاج ووضع مشروع الاستراتيجية الوطنية.
  - عقد مؤتمر وطني وتبني الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الجمهورية العربية السورية لعام ٢٠٠٥.
  - تقييم الاستراتيجية الوطنية على مختلف الجهات الرسمية والمنظمات الشعبية.

إن هذه الإجراءات المشار إليها قد عززت الاهتمام والنهوض بالمرأة بالمساواة بينها وبين الرجل سواء في السياسات الحكومية أو في تصور الجمهور أو في وسائل الإعلام وفي المؤسسات الأكاديمية. وإذا توقفنا عند السياسات الحكومية، فإننا نجد أن عدم التمييز بين الإناث والذكور في أية سياسة حكومية هي السمة البارزة على مستوى التطبيق العملي. وأصبحت مسألة الاهتمام بتوفير المؤهلات الجيدة لدى النساء العاملات لتحقيق نجاحات في عملين من الأمور الأساسية، وقد تجسد الاهتمام والنهوض بالمرأة بالمساواة بينها وبين الرجل بموافقة الحكومة على اتفاقية القضاء على مختلف أشكال التمييز ضد المرأة. قال السيد الرئيس في كلمته الأخيرة التي وجهها إلى مجلس الشعب: *"وأعبر خاصة عن ارتياحي لازدياد عدد النساء في هذا الدور التشريعي وكلي أمل أن تتنامى هذه الزيادة لتشارك المرأة مشاركة جدية في صياغة الحياة في بلادنا مشاركة تستطيعها وتستحقها."*

ولقد انعكس الموقف الإيجابي لوسائل الإعلام من هذه المسألة على تصور الجمهور حيث تكون رأي عام مساند لهذا الموقف، وإن كانت بعض المواقف الاجتماعية السلبية تجاه المرأة وخاصة في الريف ما تزال موجودة، وأصبح تسلم المرأة لأي موقع مهما كانت نوعيته مقبولاً لدى الجمهور، وعلى سبيل المثال وصول المرأة بعد عام ١٩٩٥ إلى موقع نائب عام على مستوى الجمهورية ودخولها سلك الطيران المدني وممارستها العمل في قيادة الطائرة.

أما في المؤسسات الأكاديمية فقد كرمت الجامعات على سبيل المثال عدداً من الموضوعات لنيل شهادتي الماجستير والدكتوراه لمسألة النهوض بالمرأة إضافة إلى العديد من الأبحاث والدراسات التي ركزت على هذا الموضوع من مختلف جوانبه من قبل الجهات المختصة.

العولمة وتأثيرها على تقدم المرأة وتمكينها:

تحرص الجمهورية العربية السورية دوماً على احترام أنظمة ومواثيق الأمم المتحدة والاندماج في مسيرة شعوبها وحكوماتها من أجل التنمية والسلام والعدالة للجميع وبالتالي فقد كانت وما تزال تحترم السياسات والتوجيهات الصادرة عن المنظمات المختلفة التابعة للأمم المتحدة، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للتنمية والإعمار وقد تعرضت سورية لرياح العولمة الاقتصادية التي كانت ترعاها كل من هاتين المؤسستين وكانت سورية في مقدمة الدول في المنطقة التي اعتمدت مناهج وسياسات الإصلاح الاقتصادي حيث أشار إلى ذلك وزير الاقتصاد السوري منذ صيف عام /١٩٩٣/ بمناسبة افتتاح معرض دمشق الدولي / حين ذكر في خطابه: "إن سورية قطعت شوطاً كبيراً في مضمار الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي أخذت طريقها إلى كل مجالات الاقتصاد الوطني، علماً بأن منهج العمل الذي اعتمد في عمليات الإصلاح هذه هو منهاج التحرير الاقتصادي وذلك بشكل تدريجي على مستوى التخطيط الكلي والجزئي."

وكما نعلم أن الوصفات الاقتصادية لكل من هاتين المؤسستين توظف في إطار معالجتها للمشاكل الاقتصادية في البلدان النامية بشكل خاص. وذلك من خلال ما تقترحه من سياسات التثبيت على مستوى الاقتصاديات الكلية ومن خلال سياسات الخصخصة والتعديلات الهيكلية، على مستوى الاقتصاديات الجزئية حيث يعالج واقع المشاريع والمؤسسات بشكل تفصيلي ــ والهدف العريض من ذلك كله هو ترسيخ قوانين وشروط اقتصاد السوق.

والواقع إن الحكومة السورية كانت السباقة بين دول المنطقة إلى اعتماد منهج التعددية الاقتصادية إلى جانب التعددية السياسية الاجتماعية، وذلك منذ تسلم قيادة الدولة سيادة الرئيس حافظ الأسد ــ رئيس الجمهورية العربية السورية عام /١٩٧٠/ وكانت التجربة السورية في

ميدان الإصلاحات قد قطعت شوطاً بعيداً دون هزات اجتماعية، كما حدث في العديد من البلدان الأخرى.

أ. آثار العولمة:

لا بد من التركيز على أبرز الأسس الاقتصادية التي تروج لها العولمة في المجال الاقتصادي وهي فرض تحرير الاقتصاد ــ سياسات الخصخصة والتعديلات الهيكلية والتي خلقت المآسي الفادحة وأصابت عدد من دول آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وخاصة بين النساء والأطفال وتجلت في مجالين اثنين:

١. التدهور الاقتصادي بشكل عام والارتفاع المتصاعد في معدلات نقص التغذية للأطفال والنساء بشكل خاص.
٢. الآثار الأخرى لسياسات التعديلات الهيكلية (ارتفاع معدلات البطالة ــ ارتفاع الأسعار ــ ارتفاع المديونية الخارجية.

ب. العقبات المواجهة:

لا بد من الإشارة إلى عدد من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تصاحب هذه التجربة في إطار تطبيق بعض سياسات التثبيت والإصلاحات الهيكلية المشار إليها والتي أدت إلى بعض النتائج السلبية على الشرائح السكانية محدودة الدخل ــ خاصة الفقراء وذوي الأجور والرواتب.

ولقد تأثرت المرأة في سورية بهذه الموجة من تأثيرات العولمة أسوة بكل نساء العالم النامي على الرغم من محاولة الحكومة السورية ودعم السيد رئيس الجمهورية واتخاذ العديد من الإجراءات للتخفيف من وطأتها وتأمين الكثير من التسهيلات للمرأة من خلال القوانين والتشريعات المختلفة بدءاً من الدستور ووصولاً إلى قوانين التعليم والصحة والعمل.

ج: التعهدات باتخاذ إجراءات أخرى في المستقبل:

- ضرورة خضوع ما يسمى بمرحلة العولمة في هذا العصر إلى مواثيق الأمم المتحدة ومبادراتها في العدالة والمساواة وفي احترام السيادة الوطنية لكل الشعوب والتنفيذ الحقيقي لحقوق الإنسان الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية في كل مكان على هذا الكوكب.
- التأكيد ألا يكون هناك صوت أعلى من صوت الأمم المتحدة باعتبارها منظمة الشعوب التي يجب أن تدير مصالح الشعوب والأمم وأننا مستعدون في النهاية للمشاركة في وضع الصيغة الدولية التي تحترم سيادة كل شعوب العالم.
- تعزيز الدراسات المتعلقة بآثار العولمة على المرأة والأسرة السورية.
- مطالبة الأمم المتحدة بتعزيز الدراسات حول آثار العولمة على المرأة والأسرة في العالم وبخاصة في الدول النامية.

الجـــزء الثانـــي:

ثانياً: التدابير المالية والمؤسسية:

٢. الطريقة التي تُعالج بها قضايا النهوض بالمرأة وشؤون المســـاواة بيـــن المـــرأة والرجل في الميزانية الوطنية العامة:

تُعالج قضايا النهوض بالمرأة في إطار النهوض بالمواطن والتنمية البشرية العامة مـــن خلال رصد الاعتمادات اللازمة في ميزانيات الوزارات المعنية بالتربيـــة والتعليـــم والصحـــة والثقافة والشؤون الاجتماعية والعمل والإسكان والمرافق وغيرهـــا إضافـــة إلـــى المنظمـــات الشعبية ولجان المرأة العاملة في اتحاد نقابات العمال لتتفق على تقديم الخدمـــات الضروريـــة لتأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين من الذكور والإناث على حد سواء.

٣ – أ – بيان الهياكل والآليات التي أنشئت لإضفاء طابع مؤسسي على متابعة منهاج عمل بكين وتنفيذه:

- إن الهياكل والآليات التي أنشئت لإضفاء طابع مؤسسي على متابعة منـــهاج عمـــل بكيـــن وتنفيذه توضح فيما يلي:
- شكلت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة لما بعد مؤتمر بكين وضمت فـــي عضويتـــها أعضاء يمثلن الجهات الرسمية والمنظمات الشعبية المعنية، وقد جرى عقـــد ورش العمل التي تناولت المحاور الواردة في منهاج عمل بكيـــن بالدراســـة والمناقشـــة، وعقد المؤتمر الوطني الذي صاغ الاستراتيجية الوطنية للمرأة حتى عام ٢٠٠٥ في الجمهورية العربية السورية.
- كما أنشئت آليات مماثلة لمتابعة المؤتمرات العالمية الأخرى.. فعلى ســـبيل المثـــال شكلت اللجنة الوطنية لمتابعة مؤتمر السكان والتنمية الذي انعقد في القـــاهرة عـــام ١٩٩٤، واللجنة الوطنية لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي انعقـــد في كوبنهاغن عام ١٩٩٥. واللجنة الوطنية لمتابعة مؤتمر المســـتوطنات البشـــرية الذي انعقد في استانبول.

٣ – ب – الترتيبات التي اتخذت لتنسيق الجـــهود المختلفـــة التـــي تبـــذل لمتابعـــة المؤتمرات العالمية الأخرى:

- أما الترتيبات التي اتخذت لتنسيق الجهود المختلفة لمتابعة المؤتمرات العالمية الأخرى التـــي نظمتها هيئة الأمم المتحدة في التسعينات فقد تجسدت في تشكيل لجان وطنية لمتابعة هـــذه المؤتمرات تضم في عضويتها ممثلين عن الجهات المعنية من جهات رســـمية ومنظمـــات

شعبية وتشارك المرأة في هذه اللجان بشكل فعال ويعتبر أعضاء هذه اللجان بمثابة منسقين محليين للجهات التي يمثلونها لمتابعة المؤتمرات العالمية.

- تمثيل اللجنة الوطنية في لجنة تطوير التشريعات والقوانين.
- توسيع دائرة الاهتمام بالمرأة الريفية (إحداث دائرة خاصة بشؤون المرأة الريفية).
- مشاركة المرأة في كل لجان مجلس الشعب.
- تمثيل منظمة الاتحاد العام النسائي في المجلس الأعلى للتنمية.
- إضافة إلى فعاليات تساهم بها المرأة في كل المؤسسات منطلقين من عدم التمييز بين المرأة والرجل.

٣ – ج – دور المنظمات غير الحكومية في تخطيط وتنظيم أنشطة المتابعة:

أما عن دور المنظمات غير الحكومية في تخطيط وتنظيم أنشطة المتابعة، فيتجلى في مشاركة أعضاء هذه المنظمات رسمياً في الآليات والهياكل التي أنشئت لمتابعة مؤتمر بكين والمساهمة بدور فعال في تخطيط وتنظيم أنشطة المتابعة.

وعلى سبيل المثال فقد شاركت المنظمات الشعبية المعنية في ورش العمل التي انعقدت بعد مؤتمر بكين، وفي المؤتمر الوطني الذي أقر الاستراتيجية الوطنية لما بعد مؤتمر بكين.

الجـــزء الثالـــث:

ثالثاً: التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة التي حددها منهاج عمل بكين.

أ. السياسات والبرامج والمشاريع الابتكارية والممارسات الجيدة:

٤. أفضل الممارسات والإجراءات الابتكارية والممارسات الجيـدة التـي اتخذتـها الحكومـة والمنظمات غير الحكومية لتحقيق الأهداف في كل من مجالات الاهتمام الحاسمة التالية:

١. محور المرأة والفقر

أ. السياسات والبرامج والمشاريع المنجزة:

- إن الاستراتيجية الوطنية والتخطيط من أجل الحد من الفقر والقضاء عليـه تتجسـد فـي جوهر السياسات والبرامج المعتمدة وطنياً وأهمها:

١. تبني السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة من خلال نهج التعدديـة الاقتصاديـة وتشجيع المبادرات الإبداعية.

٢. تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين من الذكور والإناث على السواء ومتابعة السـعي لتأمين السكن الشعبي ودعم الجمعيات التعاونية.

٣. توسيع فرص العمالة المنتجة من خلال توفير المنـاخ المناسـب للاسـتثمار العربـي والأجنبي، وتحديث التشريعات لتلبي هذه الغاية.

٤. تطوير القدرات التكنولوجية والبحث العلمي الخاصة بالمرأة لإتاحة فرص العمل الجيـدة لها.

٥. إعطاء التنمية الريفية الأولوية، وتشجيع مشـاريع المجتمـع المحلـي بالتعـاون مـع المنظمات العربية والدولية والتي تتيح توفير فرص عمل للمرأة الريفية.

- هذه التدابير وغيرها تنسجم مع الاستراتيجية الوطنية للمرأة ومواكبـة متطلباتـها للألفيـة الثالثة.

- هذا فضلاً عن إقامة العديد من الندوات وورش العمل التي ركزت على موضوع الحد مـن الفقر بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والمنظمات العربية والدولية.

ب. المعيقات المواجهة:

رغم ما تم إنجازه من أنشطة وبرامج للحد من الفقر، هناك معوقات تبقى كبـيرة وتواجـه الطموحات الوطنية على أرض الواقع تتعلق بمسألة تأمين الموارد التي لا تتوافر بالشـكل المطلوب لتنفيذ البرامج الوطنية وتعزيز السياسات الموضوعة لتخفيف الآثار السلبية للحـد من الفقر ومن ثم القضاء عليه وأهمها:

تتحمل الجمهورية العربية السورية أعباء كثيرة نتيجة الاحتلال الإسرائيلي للجولان والسيطرة على ثرواته ومواردة الطبيعية، وتعاني النساء في هذه المناطق من ويلات الفقر والمرض والحرمان من فرص التعليم والرعاية الصحية بسبب عيشهن في ظل الاحتلال وما تم به من تشريد وقهر وخرق لحقوق الإنسان مما أدى إلى نقص الموارد المالية لإيجاد بيئة تمكينية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ج. التعهدات باتخاذ إجراءات أخرى في المستقبل:

لتحقيق السياسات الوطنية الهادفة إلى النهوض الاقتصادي والاجتماعي والتي ترمي إلى تأمين الاحتياجات الأساسية ورفع مستوى معيشة المواطنين من الذكور والإناث والحد من الفقر لا بُد من بذل المزيد من الجهد وتحمل المسؤولية والتركيز على: تحقيق التوازن الاقتصادي وتطويره من خلال العمل على زيادة الإنتاج وتوسيع قاعدة التنمية والاستثمار، والاستمرار في تطوير الزراعة وتحديث وسائل الاستثمار الزراعي، وخفض كلف الإنتاج وتشجيع مشاريع المجتمع المحلي لتوليد فرص عمل مدرة للدخل للمرأة.

٢. محور تعليم المرأة وتدريبها

أ. السياسات والبرامج والمشاريع المنجزة:

١) المرأة والتعليم ما قبل الجامعي:

تطورت النسب المئوية للإناث إلى مجموع الطلاب في جميع مراحل التعليم ما قبل الجامعي بشكل واضح وملموس والجدول التالي يبين ذلك:

تطور النسب المئوية للإناث إلى مجموع الطلاب في مراحل التعليم ما قبل الجامعي

العام	النسبة المئوية للإناث	في رياض الأطفال	في التعليم الابتدائي	في التعليم الإعدادي العام	في التعليم الثانوي العام	في التعليم الثانوي الفني والمهني	في دور المعلمين والمعلمات	في معاهد إعداد المدرسين	في المعاهد المتوسطة الفنية	في معاهد التربية الرياضية
١٩٩٤ ١٩٩٥	%٤٦	%٤٦	%٤٦,٧	%٤٣,٩	%٤٦,٣	%٤٧,٧	%٥٨,٣	%٧٤	%٤٩,٣	%٥٣,٢
١٩٩٨ ١٩٩٩	٤٦,٩٠	٤٦,٣١	٤٦,٨٨	٤٥,٨٠	٤٨,٢١	٥٢,٤٢	٧١,٨٦	٨٠,٥٣	٤٥,٩٠	٤٣,٤٩

العام	الموازنة المخصصة للتعليم الابتدائي	نسبة الزيادة
١٩٩٥	١٠٢٨١٨٦٠	—
١٩٩٦	١١٢٨٢٥٩٤	%٩,٧
١٩٩٧	١١٥٢٢١٣٨	%٢,١
١٩٩٨	١٣٨٦٤١٨١	%٢٠,٣

العاملين والعاملات في جميع مراحل التعليم

السنة	ذكور	إناث	مجموع	%
٩٥/٩٤	٧٨٨٨٨	١٠٤٥٨٥	١٨٣٤٧٣	٥٧,٠٠
٩٦/٩٥	٧٩٩٢٥	١٠٦٠٤٨	١٨٥٩٧٣	٥٧,٠٢
٩٧/٩٦	٧٩٩١٨	١٠٩٦٠١	١٨٩٥١٩	٥٧,٨٣
٩٨/٩٧	٨٠٥٨٤	١١٤٨٠٥	١٩٥٣٨٩	٥٨,٧٦
٩٩/٩٨	٨١٧٦٨	١١٦٧٧٩	١٩٨٥٤٧	٥٨,٨٢

نسبة الإناث في المرحلة الابتدائية

السنة	ذكور	إناث	مجموع	%
٩٥/٩٤	١٤١٣٩١١	١٢٣٧٣٣٦	٢٦٥١٢٤٧	٤٦,٦٧
٩٦/٩٥	١٤٢٦١٣٠	١٢٤٦٨٣٠	٢٧٧٢٩٦٠	٤٦,٦٥
٩٧/٩٦	١٤٣٣٣٨٥	١٢٥٦٨٢٠	٢٦٩٠٢٠٥	٤٦,٧٢
٩٨/٩٧	١٤٢٨٠٤٤	١٢٦٧٤٠٨	٢٦٩٥٤٥٢	٤٧,٠٢
٩٩/٩٨	١٤٤٥٤٧٠	١٢٧٥٧٣٣	٢٧٢١٢٠٣	٤٦,٨٨

تطور النسبة المئوية للإناث إلى مجموع الطلاب في مراحل التعليم المختلفة منذ عام ١٩٦٤

السنة	التسمية	النسبة المئوية للإناث إلى مجموع الطلاب	النسبة المئوية للإناث في رياض الأطفال	النسبة المئوية للإناث في التعليم الابتدائي	النسبة المئوية للإناث في التعليم الإعدادي العام	النسبة المئوية للإناث في التعليم الثانوي العام	النسبة المئوية للإناث في التعليم الثانوي الفني والمهني	النسبة المئوية للإناث في دور المعلمين والمعلمات	النسبة المئوية للإناث في معاهد إعداد المدرسين	النسبة المئوية للإناث في معاهد المتوسطة الفنية	النسبة المئوية للإناث في معاهد التربية الرياضية
نهاية الخطة الخمسية الأولى	١٩٦٥-١٩٦٤	%٣٠,٠	%٤٤,٢	%٣١,١	%٢٢,٥	%١٩,٨	%١٦,٨	%٣٣,٤			
نهاية الخطة الخمسية الثانية	١٩٧٠-١٩٦٩	%٣٢,٨	%٤٤,٢	%٣٥,٢	%٢٦,٣	%٢٢,١	%٧,٤	%٤١,٥	%٣٢,٦		%٣٥,٤
نهاية الخطة الخمسية الثالثة	١٩٧٥-١٩٧٤	%٣٦,٩	%٤٣,٩	%٣٩,٢	%٣١,٤	%٢٩,٠	%١٧,٩	%٥٣,٢	%٣٦,١		%٣٤,٩
نهاية الخطة الخمسية الرابعة	١٩٨٠-١٩٧٩	%٤٠,١	%٤٤,٩	%٤٢,٤	%٣٦,٠	%٣٦,٦	%٢٨,٠	%٦٣,٥	%٥٣,٢	%٦,١	%٥٠,٠
نهاية الخطة الخمسية الخامسة	١٩٨٥-١٩٨٤	%٤٣,٧	%٤٥,٤	%٥٤,٤	%٣٩,٧	%٤١,٨	%٢٣,٧	%٧٤,٩	%٦٥,٧	%١٥,١	%٤٨,٦
نهاية الخطة الخمسية السادسة	١٩٩٠-١٩٨٩	%٥٤,٢	%٤٤,٨	%٤٦,٥	%٤٠,٨	%٤٣,٥	%٣٦,٢	%٤٧,٥	%٧٥,٠	%١٨,٢	%٣٩,٢
نهاية الخطة الخمسية السابعة	١٩٩٥-١٩٩٤	%٤٦,٠	%٤٦,٠	%٤٦,٧	%٤٣,٩	%٤٦,٣	%٤٧,٧	%٥٨,٣	%٧٤,٠	%٤٩,٣	%٥٣,٣
	١٩٩٦-١٩٩٥	%٤٦,٤	%٤٥,٦	%٤٦,٦	%٤٤,٩	%٤٥,٩	%٥٠,٧	%٦٣,٤	%٨٠,٦	%٤٨,١	%٥٣,٦
	١٩٩٧-١٩٩٦	%٤٦,٦	%٤٦,٤	%٤٦,٧	%٤٥,٦	%٤٦,٧	%٥١,٥	%٦٤,١	%٨١,٤	%٤٦,١	%٥٣,٣
	١٩٩٨-١٩٩٧	%٤٧,٠	%٤٦,٢	%٤٧,٠	%٤٥,٨	%٤٧,٤	%٥٣,٣	%٧٠,٧	%٨١,١	%٤٦,١	%٤٩,٣
	١٩٩٩-١٩٩٨	%٤٦,٩٠	%٤٦,٣١	%٤٦,٨٨	%٤٥,٨٠	%٤٨,٢١	%٥٢,٤٢	%٧١,٨٦	%٨٠,٥٣	%٤٥,٨٠	%٤٦,٤٩
إناث	١٩٩٩-١٩٩٨	١٨٢٢٩٩٩	٥٠١٦٥	١٢٧٥٧٢٢	٣٥٠٤٢٢	٧٧٢١٢	٤٧٤٠ص	٤٦٢٢	٥٠٩٩	٥٥٠٥	٤٩٠
المجموع (ذ + ث)		٣٨٨٥١٣١	١٠٨٣١٩	٢٧٢١٢٠٣	٧٦٥١٨٨	١٦٠١٤٧	١٠٤٤٣٤	٦٤٣٢	٦٣٢٢	١٢٠٢٧	١٠٥٤

تطور النسبة المئوية للإناث إلى مجموع الطلاب

ما بين ٦٩-٧٠ و ٩٨-٩٩

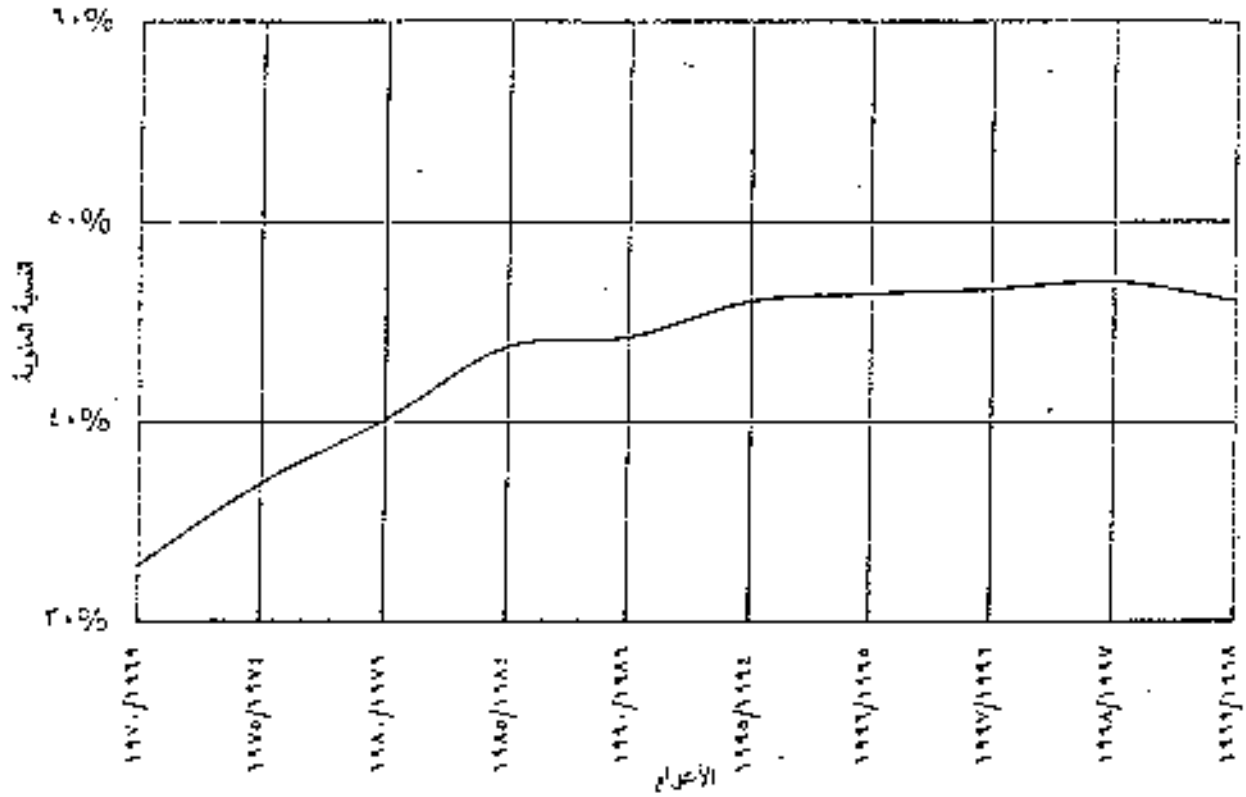

٢) المرأة والتعليم الجامعي:

إن المتتبع لواقع الطالبات في التعليم الجامعي يلحظ تزايداً واضحاً في نسبة التحاقهن في هذه المرحلة والإحصاءات التالية تبين ذلك:

ارتفعت نسبة عدد الطالبات في الدراسة الجامعية الأولى من: ٣٩,٠١% عام ١٩٩٥

إلى: ٤١,٤٩% عام ١٩٩٨

وفي الدراسات العليا ارتفعت نسبتهن من: ٣١,٧٤% عام ١٩٩٥

إلى: ٤٢,٧٥% عام ١٩٩٨

وصلت نسبة المتفوقات من: ٥٧,٥% عام ١٩٩٥

إلى: ٨٩,٩% عام ١٩٩٨

ارتفعت نسبة المعيدات من: ٣١,٢٥% عام ١٩٩٥

إلى: ٤٧,٤٤% عام ١٩٩٨

أما نسبة أعضاء الهيئة التدريسية من النساء فقد ارتفعت من: ١٥% عام ١٩٩٥

إلى: ١٨,٨٦% عام ١٩٩٨

وتشكل العاملات الإداريات في التعليم الجامعي نسبة ٥٠% من مجموع العاملين منها.

٣) المرأة والتعليم غير النظامي:

- انخفضت نسبة الأميات للفئة العمرية من عشر سنوات فأكثر من ٢٥,٩% عام ١٩٩٥ إلى ٢٢% عام ١٩٩٨.
- ارتفع معدل معرفة القراءة والكتابة ضمن الفئة العمرية من (١٥-٢٤ سنة) بين الإناث من ٨٢,١% عام ١٩٩٤ إلى ٩٢,٨% عام ١٩٩٨.
- حصلت منظمة الاتحاد العام النسائي عام ١٩٩٦ على جائزة (نوما) التقديرية من منظمة اليونسكو تقديراً لجهودها في رفع مستوى الوعي والتعليم في أوساط النساء من أجل المشاركة في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.
- حصلت نقابة المعلمين عام ١٩٩٨ على جائزة (مالكولم أديسيشياه الدولية) لمحو الأمية من منظمة اليونسكو مكافأة لها على جهودها في رفع مستوى الوعي لدى أعضائها بأهمية الحاجة إلى توسيع أنشطة محو الأمية خارج الصفوف النظامية.
- وبشكل عام فإنه نتيجة للالتزام بتكافؤ الفرص التعليمية بين الجنسين، فقد ضاقت الفجوة في نسب الأميين بين الذكور والإناث، وكذلك الفجوة بين الملتحقين في صفوف محو الأمية بين الذكور والإناث، وزادت من قوة المرأة التنموية وإسهامها في التعليم النظامي وغير النظامي.

- أقر المجلس الأعلى لمحو الأمية عام ١٩٩٦ تحديث الخطة الوطنية لمحو الأمية بالتعاون مع اليونسكو، والتي تمتد من عام ١٩٩٧ ولغاية عام ٢٠٠١ وتركز على الفئة العمرية من ١٣-٤٥ سنة.
- تم تنفيذ العديد من مشاريع محو الأمية في المحافظات التي تعاني من ارتفاع في نسب الأميين فيها وخاصة بين النساء.
- وينفذ حالياً في محافظة إدلب مشروع محو أمية الفتيات الشابات (من ١٣-١٩ سنة) ممن هن خارج إطار التعليم المدرسي لإكسابهن مهارات حياتية غير تقليدية ومهارات بيئية إلى جانب حملات التوعية الصحية والاجتماعية والقانونية والبيئية بما في ذلك حقوق المرأة والطفل.
- ومن المتوقع تعميم هذا المشروع على باقي المحافظات مستقبلاً.
- أقر المؤتمر التربوي الثاني لتطوير التعليم (دمشق ــ شباط ١٩٩٨) توفير مستلزمات تنفيذ الخطة الوطنية لمحو الأمية.
- كما أقر المؤتمر توصيات خاصة بتعليم الكبار، وقد بوشر بإعداد خطة وطنية شاملة في هذا المجال وتوفير مستلزمات تنفيذها.

ب. العقبات المواجهة:

ركزت البرامج والخطط التربوية في الجمهورية العربية السورية على تهيئة الظروف الملائمة للتوسع في تعليم المرأة من خلال تطبيق سياسة التعليم الإلزامي وديمقراطية التعليم وعدم التمييز بين الذكور والإناث والربط بين التعليم والتنمية منذ مرحلة الطفولة في رياض الأطفال حتى التعليم الجامعي والعالي.

إلا أنه على الرغم من كل الجهود التي ما زالت تبذل في مجال تعليم المرأة النظامي وغير النظامي وبخاصة منذ مؤتمر بكين عام ١٩٩٥ حتى الآن، لا تزال هناك عقبات وتحديات لا بد من معالجتها وأهمها:

١. وجود بعض الصعوبات في تطبيق بعض مواد قانون التعليم الإلزامي.
٢. وجود التمييز بين الجنسين في بعض شرائح المجتمع نتيجة العادات والتقاليد المتوارثة فيما يتعلق بتعليم الفتيات، وخاصة في الأوساط الفقيرة والريفية، وإعطاء الأولوية لتعليم الذكور، وتحميل الفتيات الأعباء المنزلية في سن مبكرة.
٣. زواج الفتاة المبكر في بعض أوساط المجتمع، وتعرضها للإنجاب المبكر والمتكرر يحرمها من متابعة الدراسة وتعلم حرفة.

٤. إن مسألة توفير الاعتمادات اللازمة لتنفيذ الخطة الوطنية لمحو الأمية هي الأساس في وضع هذه الخطة بكاملها موضع التطبيق.

٥. نقص التكامل والتنسيق في الأنشطة والفعاليات التربوية غير النظامية، مع ازدياد عدد المؤسسات التي تمارس هذه الأنشطة وتنوع أشكال تدريبها تبعاً للحاجات المهنية والفنية والإدارية المتوقع ظهورها استجابة لحاجات سوق العمل في المستقبل.

ج. التعهدات باتخاذ إجراءات أخرى في المستقبل:

١. الاستمرار في التوسع في ميزانية الدولة المخصصة للتربية والتعليم.

٢. إقامة مركز بحث علمي متخصص بشؤون المرأة من أجل رصد واقعها ومعوقات تطويرها وتعليمها.

٣. تعزيز البرامج الإعلامية الجماهيرية التي تركز على أهمية تعليم المرأة وتمكينها للمشاركة في عمليات التنمية.

٤. ترويج برامج لتعليم الفئات الريفيات المتسربات من المدارس ليتسنى لهن العودة إلى المدارس النظامية.

٥. الاستمرار في وضع الخطة الوطنية موضع التطبيق الفعلي وتوفير المستلزمات المالية اللازمة وتطوير مفاهيم العمل في هذا المجال، وآفاقه ومضامينه، ومناهجه بشكل يقترب فيه مع المفاهيم المعاصرة لتعليم الكبار، والتربية المستمرة، والتعليم الذاتي، والتعليم مدى الحياة.

٦. تنفيذ التوصيات التي أقرها المؤتمر الثاني لتطوير التعليم الذي انعقد في شباط ١٩٩٨ في مجال التعليم غير النظامي وأهمها:

- تحديث خطط تدريب المعلمين والعاملين في مجال التعليم غير النظامي وإعدادة تأهيلهم بشكل مستمر.
- تضمين برامج التعليم غير النظامي إكساب المتعلمين المعارف والمهارات التي تزيد من قدراتهم على المشاركة الفعالة في التنمية الشاملة لمجتمعهم وتعزيز المساواة بين الجنسين.
- تحقيق التكامل والتنسيق بين الجهات والأجهزة المسؤولة عن التعليم النظامي والمشرفة على أنشطة التعليم غير النظامي.
- تحديث كتب الأساس والمتابعة والكتب الثقافية باستمرار بما يتفق والمستجدات في هذا المجال.

٣. محور المرأة والصحة

أ. السياسات والبرامج والمشاريع المنجزة:

١. إحداث برنامج القرى الصحية الذي بدأ تنفيذه في عام ١٩٩٦ في ثلاث قرى ضمن ثلاث محافظات هي (ريف دمشق ــ درعا ــ القنيطرة) وقد أصبح عددها عام ١٩٩٩ (٦٩ قرية) في جميع المحافظات السورية.

٢. متابعة مشروع الصحة الإنجابية.

٣. تدعيم مشروع الصحة الإنجابية ببرنامج التثقيف الصحي والإعلام الخاص بالصحة الإنجابية (ICE)

٤. برنامج التلقيح الوطني. وتنفذ هذه البرامج والمشاريع بالتعاون بين وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجميع الجهات الوطنية المعنية. وسيبدأ تنفيذ برنامج صحة المراهقين والمراهقات بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية في مطلع عام ٢٠٠٠.

٥. بدأ تطبيق نظام اختصاص طب الأسرة وإحداث اختصاص إدارة النظم الصحية في نهاية عام ١٩٩٧.

٦. تم إحداث اختصاصات جديدة تلائم التطور في عمل الوزارة (مدرسة الصحة العامة ــ اختصاصات الرقابة الدوائية السريرية ــ اختصاص إدارة النظم الصحية ــ اختصاص الصيدلة السريرية).

٧. تم إحداث /٩/ مشافي تجريبية للتوليد الطبيعي في بعض المراكز الصحية.

٨. تم إحداث /٧/ نقاط طبية لتقديم خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية بالتعاون مع وزارة الصحة والاتحاد العام النسائي وبدعم من المنظمات الدولية المعنية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك تطورات حصلت في مجال المرأة والصحة منذ مؤتمر بكين في عام ١٩٩٥ وحتى عام ١٩٩٩ يمكن إدراجها فيما يلي:

١. المراكز الصحية:

كان العدد الإجمالي للمراكز الصحية /٦٣٨/ مركزاً عام ١٩٩٥ وأصبح عددها /١٠٦٠/ مركزاً عام ١٩٩٩. ومعظم هذه المراكز تهتم برعاية الأم وتنظيم الأسرة.

٢. معدل الوفيات العام:

كان معدل الوفيات /٧/ بالألف عام ١٩٩٥.

أصبح معدل الوفيات /٦,٢/ بالألف عام ١٩٩٩.

٣. وفيات الأمومة:

كان معدل وفيات الأمومة عند الولادة /١٠٧/ لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة عام ١٩٩٥.

أصبح معدل وفيات الأمومة عند الولادة /٩٥/ لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة عام ١٩٩٩.

٤. معدل الخصوبة العام:

كان ٤,٢٢% عام ١٩٩٥.

أصبح ٣,٣٠% عام ١٩٩٩.

٥. تطور التغطية بخدمات تنظيم الأسرة:

كان ٢٣% عام ١٩٩٥.

أصبح ٣٠% عام ١٩٩٩.

٦. فقر الدم عند النساء في سن الإنجاب:

كان ٤١,٥% عام ١٩٩٥.

اصبح ٤٠,٧% في نهاية عام ١٩٩٧.

٧. كما حصلت الزيادة في عدد الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان والممرضات والقابلات مما أدى إلى زيادة حصة المواطن من الرعاية الصحية.

٨. تقدمت صناعة الدواء حيث كان الدواء الوطني يغطي ٨٠% عام ١٩٩٥ وأصبح يغطي أكثر من ٨٥% من حاجة سورية عام ١٩٩٩، وازداد عدد الإناث الفنيات المؤهلات (صيدلانيات، طبيبات، مهندسات، كيميائيات، مساعدات فنيات) العاملات في الصناعة الدوائية بحيث أصبح يمثل ٤٠% من مجموع عدد العاملين في هذه الصناعة عام ١٩٩٦.

٩. زاد عدد مشافي الدولة التابعة لوزارة الصحة من /٤٩/ مشفى عام ١٩٩٥ إلى /٥٤/ مشفى عام ١٩٩٩. كما زاد العدد العام للمشافي من /٢٩٤/ مشفى عام ١٩٩٥ إلى /٣٦٣/ مشفى عام ١٩٩٩.

وجميع هذه المنجزات تنسجم مع ما جاء في الاستراتيجية الوطنية للمرأة حتى عام ٢٠٠٥.

ب. العقبات المواجهة:

رغم تقديم كافة الخدمات الوقائية والعلاجية للأمهات من خلال برنامج الصحة الإنجابية وبرنامج تنظيم الأسرة ولقاحات الكزاز للنساء في سن الإنجاب الحوامل وغير الحوامل وبشكل دوري منتظم، وإقامة محاضرات التوعية للأمهات فما تزال هناك بعض الصعوبات أهمها:

أ. لم يصل انخفاض وفيات الأمهات إلى النسبة الموضوعة في استراتيجية وزارة الصحة وهي: ٩٠ لكل ١٠٠,٠٠٠ بحلول عام ٢٠٠٠ بينما وصل إلى نسبة ٩٥ لكل ١٠٠,٠٠٠ عام ١٩٩٩ ويعود ذلك إلى العقبات التالية:

١. عدم وجود نظام ترصُّد كامل لوفيات الأمومة.
٢. نقص الوعي الصحي عند النساء.
٣. عدم متابعة النساء للمراقبة الدورية أثناء الحمل وبعد الولادة.
٤. ارتفاع نسبة الولادات المنزلية.
٥. عدم توفر الكادر الطبي المؤهل في كل المناطق مما يؤدي إلى ولادات على أيد غير مدربة.

ب. تطبيق تنظيم الأسرة بشكل أفضل يقتضي الأمر موافقة الزوج ومن هنا تكمن الصعوبة لأن الكثير من الأزواج وخاصة الفقراء وغير المثقفين الذين يسكنون في الأرياف يرفضون تطبيق أية وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة ليتمكنوا من إنجاب أكبر عدد من الأولاد وخاصة الذكور.

ج. **التعهدات باتخاذ إجراءات أخرى في المستقبل:**

١. الاستمرار في زيادة حجم الخدمات الصحية وتحسين توزيعها مع إزالة الفوارق بين الريف والمدينة.
٢. التركيز على خدمة المناطق الريفية حيث سيتم إنشاء بحدود /٢٠/ مشفى لخدمة المناطق البعيدة من مراكز المدن، ويتوقع بدء العمل بهذا المشروع مع حلول عام ٢٠٠٥.
٣. التركيز على الفئات الأكثر تعرضاً للأمراض كالأمهات والأطفال والعمل عن طريق برامج متخصصة بهذه الفئات (حملات لقاح الكزاز للحوامل والنساء في سن الإنجاب – حملات التلقيح الوطني).
٤. التركيز على إعداد الأطر الفنية والإدارية اللازمة لتقديم الخدمات الصحية واستحداث اختصاصات جديدة تلائم التطور في عمل الوزارة وتطوير أداء الكادر الطبي وتعزيز المهارات المختلفة.
٥. تكثيف الإعلامية والاستمرار في التثقيف الصحي عن أهمية استعمال وسائل تنظيم الأسرة للحفاظ على صحة الأم والطفل.

٤. محور العنف ضد المرأة

أ. السياسات والبرامج والمشاريع المنجزة:

١. تم إنجاز دراسة القوانين النافذة في الجمهورية العربية السورية لاستخلاص النصوص القانونية التي تشكل عقبة أمام عملية تطور وتقدم المرأة وتعيق تمتعها بالحقوق الممنوحة لها ورفعت للجهات صاحبة العلاقة لإقرارها.

٢. نفذ العديد من الدراسات النوعية لرصد بعض الظواهر الاجتماعية في سورية والتي تؤثر على عملية النهوض الشاملة للمرأة أهمها:

- آثار الزواج المبكر على المرأة والأسرة والمجتمع.
- نتائج الطلاق الاجتماعية والاقتصادية والصحية على المرأة.
- الآثار الناجمة عن عمل الأطفال دون السن القانونية النفسية والاجتماعية والصحية.

٣. تكثيف الجهود لنشر النوعية المتعلقة بإدانة كل أنواع العنف الذي يمارس على المرأة بأشكاله المختلفة من خلال زيادة انتشار مراكز الإرشاد القانوني الذي يشرف عليها الاتحاد العام النسائي والتي بلغ عددها /١١٤/ مركزاً موزعاً في المدن والأرياف في روابط الاتحاد النسائي.

٤. تعريف النساء بالحقوق القانونية الممنوحة لهن في القوانين والتشريعات النافذة وأهمية ممارسة هذه الحقوق من خلال الندوات الكثيرة التي تقام في مختلف المحافظات السورية والتي بلغ عددها ما يقارب الـ ٥٠٠٠ ندوة.

٥. إعادة تأهيل العديد من النساء اللواتي هن في أوضاع استثنائية (جانحات ـ سجينات ـ معاقات) من خلال الإعداد وإعادة دمجهن بالتعاون مع الجهات المعنية.

٦. تحسين أوضاع الأحداث الجانحين وخاصة الفتيات من خلال الندوات وورشات العمل التوعية بأهمية رعاية الأحداث وإعادة تأهيلهن للمجتمع وكذلك تدريب العناصر التي تعمل في مجال رعاية الأحداث من مديرين وأخصائيين اجتماعيين ومراقبين وشرطة... وغيرها.. ومن أبرز ما نفذ في هذا المجال تعيين قاضي في كل محافظة سورية لمتابعة أحكام اتفاقية حقوق الطفل كما نفذ مشروع مراكز اللقاء الأسري والتي يتم فيه رؤية الأولاد بحوزة أحد الطرفين المنفصلين.

ب. التعهدات باتخاذ إجراءات أخرى في المستقبل:

- المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- الاستمرار بإنجاز الدراسات المتعلقة برصد ظاهرة العنف ضد المرأة.
- التعاون بين الجهات المعنية تمهيداً لاتخاذ الإجراءات العناسبة للقضاء على العنف.

- الاستمرار في المسعى لدى الجهات المعنية من أجل إقرار التعديلات اللازمة لبعض مواد القوانين المقترحة.

٥. محور المرأة والنزاع المسلح

المرأة تحت الاحتلال الأجنبي:

تنتهك إسرائيل – السلطة القائمة بالاحتلال – بشكل صارخ ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

كما تجدت بشكل سافر جميع قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقرارات الصادرة عن لجان حقوق الإنسان.

وتتمثل انتهاكات إسرائيل في مجال حقوق الإنسان في:

١. إن أول انتهاك لحقوق الإنسان هو الاحتلال بحد ذاته.
٢. فرض إسرائيل الجنسية الإسرائيلية على المواطنين والمواطنات العرب السوريين.
٣. الإصرار على استمرار الاحتلال وتوسيع المستوطنات والاستيلاء على الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة باعتبارها المصدر الأساسي لمعيشة السكان في الجولان السوري المحتل، وتدفعهم ليصبحوا عمالاً وعاملات في المعامل الإسرائيلية ليصبح التحكم بين اقتصادياً ومعيشياً أكثر سهولة.
٤. استغلال المياه في الجولان ؛ وفرض الضرائب الباهظة على المواطنين والمواطنات العرب السوريين وتشغيل الأطفال العرب بنفس أعمال الكبار الشاقة وإعطائهم نصف الأجرة وكذلك الأمر بالنسبة للفتيات والنساء.
٥. إلغاء المنهاج المدرسي العربي السوري كلياً من كل مدارس قرى الجولان المحتل واستبداله بمنهاج إسرائيلي مطبق على الطلبة من عرب فلسطين ١٩٤٨.
٦. رفض طلبات المدرسات العرب السوريات لتعيينهم في المدارس، وتحديد العدد القليل المعين منهن بالفصل لمشاركتهن بالمناسبات والأحداث الوطنية.
٧. سد آفاق تحصيل التعليم الجامعي أمام الطلاب والطالبات في الجولان السوري المحتل، لأن الالتحاق بالجامعات الإسرائيلية شبه مستحيل لأنه يتطلب رسوماً وتكاليفاً عالية. ومن تتاح له الفرصة بالالتحاق يعاني من الاضطهاد العام الموجه للطلاب السوريين.

٨. وضع العراقيل أمام طلاب وطالبات الجولان للالتحاق بالجامعات السورية من حيث السفر، والتهديد بقطع الدراسة إذا قاموا بأي نشاط وطني، هذا فضلاً عن تعرض الطالبات للمعاملة المهينة عند نقاط التفتيش الإسرائيلية، ووضع العراقيل أمام الاعتراف بشهاداتهم الجامعية، وتماطل في معادلتها وتحاول ابتزازهم، ودعماً لموقف مواطنينا في الجولان، يقوم الوطن الأم سورية ببث برامج تعليمية عبر الإذاعة والتلفزيون موجهة إلى الجولان وهي تلقى المتابعة والرضى عند أهالينا في الجولان. كما يتابع القطر تقديم المنح الدراسية في الجامعات السورية والمنح الدراسية المقدمة من اليونسكو بناء على طلب الحكومة السورية.

٩. تتعرض أمهات وأخوات الأسرى للإهانات الشخصية من سب وقذف وشتم وتحرشات بقصد استفزازهم. وهو الأمر الذي دعا لجنة دعم الأسرى والمعتقلين في الجولان السوري المحتل إلى تنظيم اعتصام تضامني.

١٠. ومن أساليب القمع والترهيب الإسرائيلية قيام سلطات الاحتلال بزرع الألغام وخاصة في المناطق الزراعية الخاصة بالمواطنين السوريين أو حول القرى، وقد بلغ عدد المتضررين من انفجار الألغام منذ بداية الاحتلال ٨٦ متضرراً ومتضررة.

١١. وتعتصم نساء الجولان المحتل في المناسبات الوطنية رافضين للاحتلال ومطالبين بفتح الطريق مع الوطن الأم سورية.

١٢. عدم وجود نظام صحي مقبول وفعال وكذلك عدم وجود مشافي للعرب السوريين.

وبعد أن عرضنا بشكل سريع للسياسات والممارسات الإسرائيلية ذات النمط الثابت والدائم لا بد من أن نؤكد التزام الجمهورية العربية السورية بالتوصل إلى سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط والذي يتطلب انسحاب إسرائيل الكامل من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران.

ولا بد للمجتمع الدولي من إدانة السياسات والممارسات الإسرائيلية، وعدم الاعتراف بأية إجراءات تنفذها سلطات الاحتلال الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل، وعدم التعاون أو المساعدة بأي شكل من الأشكال مع تلك الإجراءات واتخاذ الإجراءات المناسبة لوضع حد لها. وهذا سيشكل مساهمة بالغة الأهمية لامتثال إسرائيل لمعايير حقوق الإنسان ودعم سورية ومساندتها لمطلبها وحقها العادل في استعادة كامل الجولان المحتل.

٦. محور المرأة والاقتصاد

أ. السياسات والبرامج والمشاريع المنجزة:

- عزز تنفيذ الاستراتيجية الاقتصادية المعتمدة في الجمهورية العربية السورية تمكين المرأة وزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي ودعم دورها الإنتاجي. ولا تتضمن التشريعات في سورية أي تفريق في الأجر بين الرجال والنساء.
- وتمثل نسبة الإناث من مجموع قوة العمل ٢٢,٣% حسب ما جاء في بيانات سوق العمل لعام ١٩٩٥.
- تمثل نسبة عمل الإناث في القطاع العام ٣٧,٧% مقابل ٢٦,٢% من الذكور.
- تمثل نسبة عمل الإناث في القطاع الخاص ٦٢,٣% مقابل ٧٣,٨% من الذكور.
- تمثل نسبة عمل الإناث في الزراعة ٦٠% وفي الخدمات ٣٠% وفي الصناعة ٩,٨% من القوة العاملة النسائية.
- تتوزع نسب قوة العمل النسائية حسب الحالة العملية ١٠% صاحبة عمل وتعمل لحسابها، ٤٧,٣% تعمل بأجر، ٤٦,٣% تعمل لدى أسرتها دون أجر.
- خلص المؤتمر القطري الثاني لتطوير التعليم الذي انعقد في ١٩٩٨ إلى توصيات أكدت على ضرورة تشجيع إقبال الشباب على التعليم الفني والمهني والتقني، وعلى تطوير التدريب والتأهيل التقني.
- لإتاحة فرص دخول المرأة في مجال العلم المعاصر والحديث /الحاسوب/ من خلال برنامج المعلوماتية للجميع.

ب. العقبات المواجهة:

- نقص الإحصاءات عن زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.
- قلة الموارد المالية لدعم وتشجيع المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية وإعداد الدراسات والمسوحات الميدانية حول عمل المرأة وتوفير فرص التدريب والتأهيل اللازمة على التقنيات الحديثة، على وجه الخصوص للمرأة .

ج. التعهدات باتخاذ إجراءات أخرى في المستقبل:

- إعداد مزيد من الدراسات والمسوح الميدانية لتقدير الحجم الحقيقي لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والناتج القومي.
- الاستمرار في تطوير الأنظمة الإحصائية بحيث تضم كل مجالات العمل غير الرسمي بما في ذلك العمل المنزلي وإدخالها ضمن الحسابات القومية.
- تعزيز مبدأ رفع مستوى الأداء الفني والمهني والتقني للمرأة العاملة.

- الاستمرار في تشجيع عمل المرأة لحسابها الخاص وتسهيل حصولها على الائتمانات والتسهيلات منخفضة التكاليف.
- الاستمرار في معالجة النتائج السلبية للعولمة الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بسياسات الخصخصة والتعديلات الهيكلية التي تؤثر على الشرائح الفقيرة من السكان وخاصة النساء والأطفال.

٧. محور المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار

أ. السياسات والبرامج والمشاريع المنجزة:

- حققت المرأة العربية السورية تواجداً ومشاركة متميزة في جميع الميادين وفي جميع مواقع السلطة واتخاذ القرار وأحرزت تقدماً ملموساً في جميع المجالات وخاصة بعد انعقاد مؤتمر بكين عام ١٩٩٥.

<u>أ. السلطة التشريعية:</u>

- كانت نسبة أعضاء مجلس الشعب من النساء ٩,٦% عام ١٩٩٤ وأصبحت ١٠,٤% عام ١٩٩٩.

<u>ب. السلطة التنفيذية:</u>

- كان عدد النساء في الإدارة المحلية /٢٠٩/ عضوة عام ١٩٩٥ وأصبح /٢٧٣/ عضوة عام ١٩٩٩.
- كان عدد النساء في المكاتب التنفيذية للإدارة المحلية /٥٠/ عضوة عام ١٩٩٥ وأصبح /٦٤/ عضوة عام ١٩٩٩.

<u>ج. السلطة القضائية:</u>

- كان عدد القاضيات /١١٦/ قاضية عام ١٩٩٥ أصبح /١٦٩/ قاضية عام ١٩٩٩.
- كانت نسبة المحاميات ١٥% عام ١٩٩٥ أصبحت ١٩% عام ١٩٩٩.
- تم تعيين المرأة في منصب نائب عام لأول مرة عام ١٩٩٨.

<u>د. السلك الدبلوماسي:</u>

- كانت نسبة مشاركة المرأة في السلك الدبلوماسي ٩,٥% عام ١٩٩٤ وأصبحت ١١% عام ١٩٩٩.

<u>هـ . لجان المرأة العاملة:</u>

- كان عدد لجان المرأة العاملة /٧٨٦/ لجنة تضم في عضويتها /٤٣٦٠/ نقابية عام ١٩٩٥ أصبح /٨٠٠/ لجنة تضم /٥٠٠٠/ نقابية عام ١٩٩٩.

و. المنظمات الشعبية والنقابات المهنية:

- بلغت نسبة تواجد المرأة في المنظمات الشعبية والنقابات المهنية نسبة لا يستهان بها نوضحها فيما يلي:

٥٠% في اتحاد شبيبة الثورة.

٥٠% في الاتحاد الوطني لطلبة سورية.

٥٠% في منظمة الطلائع.

٥٢% في نقابة المعلمين.

٧٠% في نقابة الصيادلة.

١٩% في نقابة المحامين.

٣٠% في اتحاد الفلاحين.

٤٠% في اتحاد نقابة العمال.

ز. الغرفة الصناعية بدمشق:

- تم إنشاء لجنة السيدات صاحبات الأعمال في غرفة صناعة دمشق والتي تهدف إلى تقديم الخدمات اللازمة للسيدات صاحبات الأعمال ليتمكنّ من إنجاح أعمالهن وقد نظمت اللجنة ندوة حول مساهمة المرأة في التنمية الصناعية بتاريخ ٣١ تموز ١٩٩٩. وتجدر الإشارة أن نسبة سيدات الأعمال الصناعية تبلغ ١٠% من رجال الأعمال.

ب. العقبات المواجهة:

- وجود بعض المواقف الاجتماعية السلبية تجاه المرأة ومشاركتها في جميع مجالات الحياة.
- عدم إشغال أعداد كبيرة من النساء وظائف من مستويات عليا لأسباب مختلفة.
- ضعف وعي بعض النساء بحقوقهن التشريعية والسياسية وعدم الاستفادة من هذه الحقوق أثناء ممارسة المهام الموكولة إليهن.
- وجود ثغرات في بعض القوانين والتشريعات النافذة المتعلقة بالمرأة تتطلب المعالجة لتواكب تطورات المجتمع.

ج. التعهدات باتخاذ إجراءات أخرى في المستقبل:

- تعزيز دور الإعلام لإثارة الوعي العام بأهمية مشاركة المرأة في برامج التنمية وتعزيز فرص التأهيل والتدريب لتطوير مستوى أداء المرأة العاملة، وتعديل بعض القوانين النافذة والمتعلقة بالمرأة لتخفيف الهوة بين واقع القوانين وواقع الحال.

٨. محور الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة

أ. السياسات والبرامج والمشاريع المنجزة:

١. تم تفعيل وتعزيز دور العديد من اللجان والهيئات المشكلة وتوسيع قاعدة مشاركة المرأة فيها (مجلس الشعب ــ الإدارة المحلية ــ اللجان النقابية ــ قيادات المنظمات الشعبية والنقابات المهنية ــ قيادة الجبهة الوطنية التقدمية).

٢. تفعيل العديد من الآليات التي كانت محدثة وخاصة منظمة الاتحاد العام النسائي التي ترعى شؤون المرأة ودعمها مادياً ومعنوياً وتوسيع دائرة اهتماماتها خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة والصحة الإنجابية والشؤون البيئية.

٣. تم تطوير عمل آليات موجودة تهدف إلى تقوية قدرات المرأة وتنويع اهتماماتها ومنها على سبيل المثال:

أ. إعادة تشكيل الهيئات الاستشارية في الاتحاد العام النسائي سيما في الجانب القانوني، الصحي ــ التنظيمي ، التأهيلي التي تدرس وتخطط وتساهم بالتنفيذ في كل ما يتعلق بعملية تمكين المرأة وإتاحة الفرص أمام نهوضها الشامل.

ب. تعزيز دور ومهام اللجان الفرعية في المحافظات التي تعنى بإرشاد المرأة وتيسير قضاياها وتسهيل إجراءات التقاضي عبر مجموعة من السادة القضاة والمحامين العاملين والمتعاونين مع المنظمة النسائية.

ج. زيادة عملية التنسيق والتعاون بين مختلف المواقع التي تتبوأها المرأة وبين القاعدة الشعبية للنساء عن طريق منظمة الاتحاد النسائي بهدف توحيد الجهود وتقويتها تجاه مجمل القضايا التي تهم المرأة.

٤. تم إحداث آليات جديدة تتمثل في:

أ. مديرية خاصة بشؤون المرأة في وزارة الزراعة بعد أن كانت مجرد قسم خاص يهتم بالمرأة الريفية وذلك بالتنسيق المباشر مع الاتحاد النسائي.

ب. لجنة وطنية عليا لتحديث التشريعات والقوانين سيما تلك التي تخص المرأة والطفل وكلت فيها الأخت رئيسة المكتب القانوني في الاتحاد النسائي عضو اللجنة الوطنية وترأسها السيدة النائب العام للجمهورية.

ج. تشكيل المجلس الأعلى للبيئة برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزارات والمنظمات الشعبية المعنية وفي مقدمتها الاتحاد العام النسائي ممثلاً برئيسة مهمتها وضع الخطط للحفاظ على البيئة وإصدار قانون حماية البيئة.

د. اللجنة العليا للسياسة السكانية التي أحدثت في هيئة تخطيط الدولة وتضم عدد من السادة الوزراء والسيدة رئيسة الاتحاد ومهمتها الإعداد لإصدار سياسة سكانية في سورية الأثر فيها مباشر على صحة المرأة وحقوقها.

هـ. اللجنة الوطنية للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في سورية تتبنى في خططها صحة المرأة من جميع الجوانب النفسية والبدنية وتشارك فيها إحدى الأخوات عضوات اللجنة الوطنية.

و. لجنة الإعلام والتواصل والتحفيز للترويج حول المفاهيم السكانية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتمكين المرأة مهمتها رسم السياسة الإعلامية المتعلقة بتعزيز صحة المواطن ورعايته وخاصة صحة المرأة طيلة دورة حياتها.

ز. تمثيل الاتحاد النسائي في جميع اللجان الوطنية المعنية بصحة المسنين والوقاية من الإيدز وصحة الطفل والتثقيف الصحي العام ــ تعزيز الصحة البيئية والتنمية ــ مكافحة التدخين والمخدرات ــ واللجان التي تشكل دورياً من أجل تنفيذ حملات التلقاح الوطني.

ح. تمثيل الاتحاد النسائي في اللجان المشكلة في وزارة البيئة ووزارة الزراعة حول:

مكافحة التصحر ــ مكافحة الفقر ــ الحفاظ على التنوع الحيوي ــ دراسة آثار الجفاف وانعكاسه على المرأة والأسرة ــ تنمية المرأة الريفية والبدوية.

ب. العقبات المواجهة:

رغم العمل الدؤوب والتقدم الواضح الذي أحرزته المرأة في جميع الميادين إلا أن الحاجة إلى المزيد تبدو واضحة. وإن مهمة الآليات الموجودة على اختلاف تسمياتها تتطلب المزيد من الدعم الفني والمادي حتى تقلع بالمهمة المناطة بها لأن الإرث التاريخي والزمن الطويل الذي مر والمرأة بعيدة عن الحياة العامة يتطلب جهداً مضاعفاً لتغيير الأدوار النمطية والنظرة المجتمعية لمجمل الحقوق الممنوحة للمرأة.

ج. التعهدات باتخاذ إجراءات أخرى في المستقبل:

- المتابعة والاستمرار بتقوية العلاقات والتنسيق بين جميع الآليات المؤسسية المعنية بشؤون المرأة.
- الاستمرار بالعمل من أجل تطوير أداء الآليات ووضع نتائج الأبحاث والدراسات التي تصدر عنها موضع التطبيق العملي.
- الاستمرار بالعمل من أجل تحديث التشريعات والقوانين بما يتناسب والواقع المتطور باستمرار.
- إيلاء المرأة الريفية الاهتمام المطلوب قياساً لحجم الدور التنموي الذي تؤديه.

- تعزيز مشاركة المرأة في حماية البيئة وتقوية قدراتها حتى تستفيد من مستجدات العلم بشكل عام والبيئي بشكل خاص.

٩. محور حقوق الإنسان للمرأة

أ. السياسات والبرامج والمشاريع المنجزة:

- إن حكومة الجمهورية العربية السورية ملتزمة بتعزيز جميع حقوق الإنسان للمرأة وحمايتها وهي تعتبر أن حقوق المرأة من حقوق الإنسان.
- وكفل دستور الجمهورية العربية السورية الصادر عام ١٩٧٣ المعايير الأساسية لحقوق الإنسان فكفل لجميع المواطنين حريتهم الشخصية التي اعتبرها حقاً مقدساً، واعتبرهم متساويين أمام القانون في حقوقهم وواجباتهم ولم يميز في ذلك بين المرأة والرجل. وإن مساواة المرأة بحكم القانون مكفولة ولا يتعارض الدستور والقانون الوطني والتشريعات مع القانون الدولي والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والمعترف بها دولياً.
- ولا تتضمن التشريعات في سورية أي تفريق في الأجر بين الرجال والنساء.
- ولا يوجد أية عقبات أمام انخراط المرأة في عضوية النقابات وأن العمل النقابي هو عمل طوعي والعاملة حرية الانتساب إلى نقابة المهنة التي تتبعها في أي موقع كان بغض النظر عن الانتماء الفكري أو السياسي أو المذهبي ولا يخضع الانضمام إلى النقابات لأي شروط أو عوائق ويشمل حرية العاملة أيضاً الانسحاب من النقابة.
- وتشارك المرأة بفعالية في التنمية الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- وتشير إلى أنه تم إدراج الجوانب الخاصة بالمرأة في التقرير الدوري الثالث للجمهورية العربية السورية بموجب المادتين ١٦ و١٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ويقرر الأزواج بحرية ومسؤولية عدد أطفالهم والفترات الفاصلة بين الولادات والإنجاب وتؤمن لهم المعلومات والوسائل التي تمكنهم من ذلك، وهذا يشمل حقهم في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالإنجاب دون التعرض لتمييز أو إكراه وعنف على نحو ما هو مبين في وثائق حقوق الإنسان.
- يعاقب القانون الوطني على استعباد المرأة أو الاستغلال الجنسي لها والبغاء واستخدام النساء في إنتاج المواد الإباحية.
- ولم تسجل حالات لوأد البنات أو بيعهن أو بيع أعضائهن أو بغاء الأطفال أو استخدامهم في المواد الإباحية أو غير ذلك من أشكال الاستغلال الجنسي. وتشارك الجمهورية العربية السورية بشكل فعال في أعمال صياغة بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع

الأطفال وبغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال وكذلك التدابير اللازمة لمنع ذلك واستئصاله.

١٠. محور المرأة ووسائل الإعلام

أ. السياسات والبرامج والمشاريع المنجزة:

- تعززت مكانة المرأة في مجال العمل الإعلامي وتطورت مشاركتها ومساهمتها بشكل ملموس بعد مؤتمر بكين على مستوى وزارة الإعلام ومؤسساتها المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة ومختلف وسائل الإعلام التابعة للمنظمات الشعبية وقد وصلت نسبة مشاركتها في بعض المؤسسات إلى ٥٠% من عدد العاملين في هذا المجال.
- كما أن وسائل الإعلام بأشكالها المختلفة ركزت على معالجة قضايا المرأة وتوعيتها وتثقيفها، وخاصة في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.
- أما في المجال الصحفي فقد عمل الاتحاد العام للصحفيين في سورية على ترجمة قرارات مؤتمر بكين على أرض الواقع، وارتقت المرأة الصحفية إلى مكانة أرفع في سلم العمل النقابي الصحفي وزادت نسبة النساء في مؤتمرات الاتحاد ومجالسه ومكاتب فروعه.

ب. العقبات المواجهة:

رغم الإنجازات والتطورات التي حصلت للمرأة في مجال الإعلام إلا أنه لا تزال هناك بعض الصعوبات والمعوقات أهمها:

لا تزال النظرة العامة في المجتمع تركز على الدور النمطي لكل من الرجل والمرأة وخاصة في المجتمعات الريفية.

ج. التعهدات باتخاذ إجراءات أخرى في المستقبل:

- الاستمرار في تعزيز التوعية الإعلامية الشاملة لتمكين المرأة وإظهار الدور الإيجابي لها والذي تقوم به في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

١١. محور المرأة والبيئة

أ. السياسات والبرامج والمشاريع المنجزة:

- زادت نسبة النساء العاملات في وزارة البيئة عن ٦٠% من عدد العاملين في تلك الوزارة.
- وتساهم المرأة كباحثة في المختبرات ومراكز البحوث في إجراء الدراسات ووضع المعايير الفنية لحماية البيئة من التلوث وعدم هدر الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها.

- تنفيذ برامج توعية المرأة وحماية البيئة مع الجهات المعنية وخاصة وزارة البيئة ومنظمة الاتحاد العام النسائي (سلسلة دورية تحت عنوان أهمية التثقيف الصحي البيئي).
- مثلت المرأة في المجلس الأعلى للبيئة واللجان الوطنية (لمكافحة التصحر – تطوير واقع المرأة الريفية – منع فلاحة البادية – انتشار الحزام الأخضر – مشروع التشجير الذي ترعاه الحكومة).
- كما شاركت في إعداد برنامج حماية البيئة من التلوث (مشروع فرز القمامة عن طريق ربات البيوت).
- توفير المرافق العامة في السكن من حيث الإنارة ومياه الشرب والصرف الصحي، وزيادة نسبة المساكن المشمولة بذلك زيادة ملموسة.
- إدخال المفاهيم البيئية ضمن مناهج التعليم النظامي وغير النظامي.

ب. العقبات المواجهة:

- نقص الموارد الطبيعية وتعرض المنطقة لعدد من المشاكل البيئية التي تنعكس على المرأة الريفية بشكل خاص، وصعوبة تنفيذ بعض المشاريع البيئية كونها باهظة التكاليف.

ج. التعهدات باتخاذ إجراءات أخرى في المستقبل:

- التركيز على متابعة تنفيذ الخطط والبرامج لنشر المفاهيم البيئية الخاصة بالحفاظ على الموارد الطبيعية والمرافق الحيوية الأساسية وتكوين الوعي البيئي لدى المواطنين.
- متابعة تحديث وتنفيذ التشريعات والأنظمة الخاصة بحماية البيئة والحد من التلوث البيئي الناجم عن مختلف النشاطات الزراعية والصناعية والسياحية، ومن طرق الاستخدام المختلفة للطاقة ووسائل الري وجميع الموارد الطبيعية.
- الاستمرار في تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة غير الملوثة للبيئة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح مع العمل على تدريب المرأة على استخدامها.
- تعزيز دور المرأة في حماية البيئة من خلال الأسرة والمدرسة والمجتمع وتدريبها لإظهار هذا الدور.

١٢. محور الطفلة الأنثى

أ. السياسات والبرامج والمشاريع المنجزة:

- بموجب الدستور السوري يحظى الطفل السوري ذكراً كان أم أنثى بكل الحقوق المتعلقة بالإسم والجنسية والنسب ورعاية الوالدين وحق التعليم والرعاية الصحية.. إلخ طيلة مراحل حياته.

- يضمن القانون السوري الحقوق الإرثية للطفلة تماماً كما هي للطفل باستثناء القيمة الإرثية في بعض الممتلكات (وللذكر مثل حظ الأنثيين) لأن الذكر يكلف شرعاً وقانوناً بالإنفاق على الأنثى مقابل هذا التمييز النسبي.
- تقوم الجهات الرسمية والمنظمات الشعبية ذات العلاقة بتوعية المجتمع بحقوق الطفل وتوفير السبل المناسبة لنموه وبقائه، وتثقيف الأطفال ذكوراً وإناثاً من النواحي العلمية والتقنيات الحديثة فضلاً عن توعيتهم بالنواحي البيئية والسكانية والصحية واتفاقية حقوق الطفل.
- صادقت سورية على اتفاقية حقوق الطفل بموجب القانون رقم /٨/ لعام ١٩٩٣ وأصبحت تشريعاً وطنياً ملزماً.
- حظيت الطفلة المعاقة كما المرأة المعاقة بالاهتمام والرعاية وأعطيت الحقوق كما الطفل العادي.
- وتقوم مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمعاقين بتقديم الخدمات اللازمة للفتيات والذكور على السواء، كما يتم تدريب أهالي المعاقين على أساليب التعامل معهم، وهناك مشاريع المجتمع المحلي التي تدعم هذه الشريحة من المجتمع.
- كما حظيت الفتاة الجانحة أيضاً بالاهتمام والرعاية في مؤسسات خاصة بالأحداث.
- منع القانون السوري تشغيل الأطفال قبل سن ١٢ سنة، وسمح ببعض الأعمال البسيطة ما بين ١٢ – ١٥ سنة وحدد أعمالاً أخرى بين ١٥ – ١٨ سنة وقد أجرى العديد من الدراسات الميدانية حول عمل الأطفال في سورية وأثره على النواحي الصحية والنفسية والاجتماعية للطفل.

ب. العقبات المواجهة:

- رغم الاهتمام والرعاية والمساواة بين الذكر والأنثى في جميع مجالات الحياة، إلا أن هناك بعض المجتمعات ولا سيما الريفية منها تولي الذكر اهتماماً أكثر من الأنثى نتيجة لبعض العادات والتقاليد الموروثة.

ج. التعهدات باتخاذ إجراءات أخرى في المستقبل:

- الاستمرار في توعية المجتمع إلى ضرورة إيلاء الطفلة الأنثى الاهتمام اللازم وتحقيق المساواة بين الجنسين.

ج - ٧ - ٨ - ٩ - الإجراءات والمبادرات الأخرى المقترحة لتنفيذ منهاج عمل بكين على الوجه الأكمل في المستقبل:

أ. الإجراءات والمبادرات الوطنية:

- لتحقيق السياسات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى رفع مستوى معيشة المواطنين وتأمين رفاهيتهم وخاصة المرأة لا بد من تعزيز البرامج والأنشطة وتحديث القوانين والتي تؤدي إلى النهوض بالمشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع قاعدة التنمية الشاملة ويتركز ذلك في :

١. الاستمرار في تبني السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة للوصول إلى تنمية شاملة.

٢. رصد الواقع التطبيقي لمجموعة القوانين والتشريعات التي تنظم نشاط الأفراد والجماعات والمؤسسات في سورية لتخفيف الفجوة بين واقع النصوص وواقع الحال.

٣. الاستمرار في تطوير الزراعة وتحديث وسائل الاستثمار الزراعي، وخفض كلف الإنتاج، وإيجاد الأسواق للمنتجات الزراعية، ومعالجة الخلل في عملية استصلاح الأراضي وبناء السدود.

٤. الاستمرار في توسيع فرص العمالة المنتجة من خلال توفير المناخ المناسب للاستثمار العربي والأجنبي.

٥. إدخال الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان عامة وحقوق الإنسان للمرأة بشكل خاص وحقوق الطفل.. وغيرها ضمن المناهج التعليمية الجامعية وقبل الجامعية.

٦. إتاحة فرص التأهيل والتدريب المستمر للمرأة وخاصة على التقنيات الحديثة في ميدان العلم والتكنولوجيا لدخول سوق العمل وهي متسلحة بالعلم، وتشجيع مشاريع المجتمع المحلي ومشاريع التنمية الريفية لتوليد فرص عمل جديدة للمرأة، ومعالجة مواضيع الأمن الغذائي وإنتاج الغذاء، وتشجيع زيادة فرص الوصول إلى الائتمانات الصغيرة والخدمات المالية لإتاحة فرص العمل الحر والأنشطة المدرة للدخل وخاصة للنساء.

٧. تعزيز قدرات النساء الفقيرات وذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهن للاعتماد على الذات وتوفير الرعاية الاجتماعية اللازمة لهن.

٨. تسخير وسائل الإعلام بوصفها أداة تعليمية للنهوض بالمرأة وتمكينها في مختلف المجالات.

ب. الإجراءات والمبادرات الدولية:

١. إنهاء الاحتلال الأجنبي لأراضي الجولان السوري المحتل والذي تتحمل بموجبه سورية أعباء كثيرة نتيجة السيطرة على ثرواته وموارده وتشريد سكانه وحرمانهم من العيش الآمن والمستقر ومن فرص التعليم والرعاية الصحية، وتحقيق السلام العادل والشامل والقائم على الشرعية الدولية والعمل على تأمين الظروف الصحيحة لعودة المواطنين إلى أراضيهم وممتلكاتهم واستثمار الموارد الطبيعية المتاحة بما يضمن عملية التنمية الاجتماعية الشاملة.

٢. التعاون الوثيق بين الجهود الوطنية والجهود الدولية من خلال:

أ. زيادة الموارد المالية لإيجاد بيئة تمكينية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

ب. زيادة المساعدات الفنية ونقل التكنولوجيا المتقدمة بما يساعد على بناء القدرات الوطنية المادية والبشرية.

ج. التأكيد على أن تقوم البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها التي قطعتها على نفسها في المؤتمرات الدولية وخاصة مؤتمر كوبنهاغن بتخصيص ٠,٧% من ناتجها القومي لدعم البلدان النامية ومساعدتها في الاستمرار في عملية التنمية الشاملة وأن تعطي أولوية عالية للقضاء على الفقر في ميزانيتها وبرامجها المتعلقة بالمساعدة.

د. تعزيز دور الأمم المتحدة في تنسيق المسائل الاجتماعية والاقتصادية وتقديم المساعدة حينما يتطلب الأمر.

ه. تعزيز دور المؤسسات المالية الدولية وإضفاء الطابع الديمقراطي على عملها والابتعاد عن فرض الشروط في تقديم المساعدة للبلدان النامية.

٣. أن تقوم الأمم المتحدة بالإجراءات اللازمة التي تحقق العدالة وتخفف الفجوة بين الشمال والجنوب.

٤. التعاون الدولي الفعال القائم على الشراكة المتبادلة والاحترام المتبادل بما يخفف الآثار السلبية للعولمة على اقتصاديات البلدان النامية ومساعدتها في مواجهة الأزمات التي تؤثر على اقتصادياتها بشكل عام وعلى المرأة بشكل خاص.

٥. على المجتمع الدولي أن يعمل على تخفيف عبء الدين على البلدان النامية لتأمين مستوى يتمشى مع الحفاظ على النفقات الجوهرية اللازمة للتنمية وتقديم الخدمات الاجتماعية للفئات المستضعفة.

٦ . تشجيع الدول المتقدمة النمو على خفض نفقاتها العسكرية المفرطة واستثماراتها في إنتـــاج الأسلحة من أجل زيادة الموارد المتاحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لدعم برامـــج القضـــاء على الفقر في الدول النامية والأقل نموا .....

وأخيرا، يمكن القول أن الجمهورية العربية السورية تعمل جاهدة بكل ما يتوفر لديـــها من إمكانيات للنهوض بالمرأة السورية وتمكينها في جميع المجالات .

وقد جاء برنامج عمل بكين دافعا للاستمرار في بذل الجهود لإيصال المرأة الســورية إلى المستوى اللائق بها في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ... الخ .